الديار

Monday, June 20, 2011 - 10:10 PM

خبراء اقتصاديون يصدرون توصيات حول الاولويات الاقتصادية والاجتماعية
تعديل السياسة المالية واصلاح النظام الضرائبي وسياسة الانفاق وتفكيك الاحتكار
إقرار خطة للتنمية الصناعية وإطلاق برنامج وطني لمواجهة الفقر وإعادة بناء المؤسسات

عقد المركز اللبناني للدراسات في اواخر شهر ايار 2011 طاولة مستديرة جمعت نخبة من الخبراء والاقتصاديين المستقلين، لمناقشة التحديات التي يواجهها لبنان على الصعيد الاقتصادي- الاجتماعي، ولتحديد الاولويات التي يفترض بالحكومة ان تعتمدها على هذا الصعيد من اجل العمل على اخراج لبنان من الازمات الاقتصادية والاجتماعية المتراكمة. وضم اللقاء كلا من السادة (وفق الترتيب الابجدي): غالب ابو مصلح (خبير اقتصادي ومدير سابق للتسليف والدراسات في مصرف لبنان)، فارس ابي صعب (باحث مستقل)، كمال حمدان (المدير التفنيذي في مؤسسة البحوث والاستشارات)، غسان ديبة (رئيس دائرة الاقتصاد في الجامعة اللبنانية - الاميركية) نزار صاغية (محام وناشط) وسامي عطاالله (مدير المركز اللبناني للدراسات.(

رأى المجتمعون ان لبنان لا يزال يعاني تحديات اقتصادية جدية، فمعدل النمو السنوي للاقتصاد الحقيقي لم يتجاوز في السنوات السبع عشرة الماضية الـ 4.4 في المئة، وهو معدل متدن لبلد غرق في حرب اهلية دامت خمسة عشر عاما، وانخفض خلالها الناتج المحلي القائم الى نحو النصف. وقد تزامن معدل النمو الكلي هذا، مع تفاوتات قطاعية حادة، حيث تعززت معدلات نمو النشاط المصرفي والسياحي والتجاري والعقاري، في مقابل تراجع ملحوظ في معدلات نمو النشاط المصرفي والسياحي والتجاري والعقاري، في مقابل تراجع ملحوظ في معدلات نمو قطاعي الصناعة والزراعة.

ولم يساهم اقتصاد ما بعد الحرب في خلق فرص عمل بصورة كافية ومستدامة، الامر الذي عزز هجرة اجيال من خريجي الجامعات ومن الملتحقين الجدد في سوق العمل، وفوق كل ذلك، لامس معدل الفقر الـ30 في المئة وهذا ما جعل الفقراء مكشوفين وضعفاء امام اي خضّات او صدمات داخلية وخارجية. واستمرت اوضاع البنية التحتية وحالة الخدمات العامة تتسم بالتردي الشديد، وبخاصة قطاعات الكهرباء والمياه والطرقات، التي تؤثر جميعها في الاداء الاقتصادي.

وادت هجرة العمالة الى تدفق تحويلات ضخمة الى البلاد، مما ساعد في تمويل العجز في المبادلات التجارية وفي الحساب الجاري، ولكن هذه التحويلات غذت، من ناحية اخرى، الاستهلاك اكثر مما غذت الاستثمار، وترافقت مع ارتفاع نسبي ملحوظ في اسعار الاستهلاك وبالتالي في بنية تكاليف المعيشة والانتاج. وفضلا عن ذلك، ادى استقطاب القطاع العقاري جزءا مهما من تلك التحويلات، الى ارتفاع قياسي في اسعار الوحدات السكنية، على النحو الذي حرم الطبقتين الوسطى والمتدنية الدخل، من فرصة الحصول على مساكن.

بناء على ذلك، حدد المجتمعون سبع نقاط يتوجب على الحكومة الجديدة اخذها في الاعتباربغية انقاذ

الوضع الاقتصادي وتحسين الرعاية الاجتماعية للمواطنين. وهذه النقاط هي التالية:

-1تعديل السياسة المالية حتى يصبح وقع هذه السياسة ايجابيا، لجهة تضييق الهوة بين شرائح الدخل المختلفة، بدلا من توسيع هذه الهوة.

-2تفكيك البنية التحتية والممارسات الاحتكارية في الاقتصاد اللبناني، تعزيزاً للمنافسة داخل هذا الاقتصاد، فالاقتصاد اللبناني يبقى محكوما ببنية احتكارية، حيث يتحكم عدد قليل من الشركات بعدد كبير من اسواق الاستيراد والتوزيع المختلفة، وهذا ما يؤدي المستهلكين والشركات على حد سواء، ويضعف القدرة التنافسية للانتاج المحلي عموما. واهم الخطوات الواجب اتخاذها على هذا الصعيد تتمثل بإقرار وتنفيذ قوانين عصرية وفعّالة لمكافحة الاحتكار، بما في ذلك احتكار القلة، والغاء الوكالة الحصرية وتوسيع وتفعيل نطاق وآليات حماية المستهلك.

-3اعتماد خطة شاملة للرعاية الصحية، حيث يعاني القطاع الصحي راهنا من الهدر والازدواجية وضعف الكفاءة وتفاوت جودة الخدمات وعدم تكافؤ الفرص، وسط خليط غير متجانس من أنظمة تأمين عامة وشبه عامة، ومن شركات تأمين خاصة يسعى معظمها للتحايل بأشكال شتى.

-4إطلاق خطة وطنية للاستثمار العام من اجل اعادة بناء ورفع مستوى البنية التحتية الاساسية، وبخاصة الكهرباء والمياه والسدود وشبكات الصرف الصحي والطرقات والاتصالات، الامر الذي من شأنه ان يحفّز مناخ الاستثمار ويوفر القاعدة المادية الضرورية للنمو الاقتصادي ويحسّن شروط الخدمات العامة للمواطنين عموما، وبخاصة اصحاب الدخل المتدني.

-5اقرار خطة للتنمية الصناعية تعزّز تكامل القطاعين الصناعي والزراعي وتشابكهما، وتحسّن شروطهما التنافسية، وتدعم توجههما نحو تصدير منتجات ذات قيمة مضافة عالية.

-6إطلاق برنامج وطني لمواجهة الفقر، يتجاوز في مهماته البرنامج الوطني لمكافحة الفقر المعتمد حاليا، الذي لا يتعدى كونه برنامج اغاثة او برنامجا للمساعدات الاجتماعية الضيقة النطاق.

-7اعادة بناء المؤسسات العامة (أو شبه العامة) المعنية بالتخطيط الاقتصادي، انطلاقا من: أولا، تحويل مجلس الانماء والاعمار الى مجلس وطني للتخطيط الاقتصادي، ثانيا، اصلاح وتطبيق القانون الاساسي للمجلس الاقتصادي - الاجتماعي وتحرير هذا الاخير من التدخلات السياسية الفوقية، ثالثا، تعزيز مديرية الاحصاء المركزي والمديريات الموازية لها.